دور الأتمتة في مكافحة الفساد الإداري

د. محمد العبود

مدرس في قسم الإحصاء ونظم المعلومات

كلية الاقتصاد بجامعة حلب

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان دور الأتمتة كأحد أهم الوسائل الممكنة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى كالسياسية والإدارية والتشريعية والسلوكية، مع ملاحظة أنها لا تشكل بديلاً عنها وإنما مكملاً لها.

يعد الفساد الإداري من أهم التهديدات الخطيرة التي تواجه المنظمات والأفراد، فيتعارض الفساد مع معايير الشفافية وقواعد الحوكمة، ويعيق عمليات النمو المختلفة، ويعرقل تدفق الاستثمارات المحلية والخارجية، ولا يمكن أن تتحقق استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري من خلال طرح حلول جزئية، بل يجب أن تكون شاملة لجميع عناصر النظام الإداري من هياكل تنظيمية وموارد بشرية وأدوات إدارية وأنظمة وقوانين، وهذا يتطلب استجابة ورغبة صادقة من قبل هذه المنظمات لتبادل المعارف والتجارب في مجال مكافحة الفساد التي أضحت ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وتكريس الإصلاحات في النظم الإدارية والتشريعات المختلفة اللازمة.

يشير مصطلح الأتمتة إلى إلغاء تدخل الإنسان في تنفيذ الأعمال الموكلة إليه بشكل كامل أو جزئي، وعملية الأتمتة نتيجة تراكمية لتطورات متلاحقة حدثت لغايات مختلفة، كالتقليل من الوقت المبذول أو الجهد الذي يتطلبه عمل ما أو تجنيب العاملين الأخطار، وتحسين جودة الخدمات، كما تستخدم الأتمتة لمكافحة الفساد الإداري من خلال تقليل التماس المباشر بين مقدم الخدمة وطالبها.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الأتمتة.

مقدمة

يعد الفساد الإداري ظاهرة عامة ناتجة عن بعض الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وقد تشتد وتنتشر بين الحين والآخر، فتشكل ضرراً على مصالح الجماهير وخطراً على الدولة لما يمكن أن ينجم عنها، وتتطلب هذه الظاهرة العمل على اجتثاثها وعدم التفكير بالتماهي معها أو الاستسلام لها لتدمر المنظمة وتحطم إنجازاتها، وتزعزع قيم المجتمع وآماله، فتزيد آلامه ويربطها البعض بالبيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيس التالي: ما مدى إسهام الأتمتة الإدارية في مكافحة الفساد الإداري؟ وتشتق منه الأسئلة الفرعية الآتية:

أ. إلى أي درجة تستطيع الأتمتة الإدارية التقليل من أثر العوامل الاقتصادية.

ب. إلى أي درجة تستطيع الأتمتة الإدارية التقليل من أثر العوامل الإدارية.

ج. إلى أي درجة تستطيع الأتمتة الإدارية التقليل من أثر العوامل الاجتماعية.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحديد دور الأتمتة في مكافحة الفساد الإداري من خلال:

أ.تحديد دور الأتمتة في التقليل من أثر العوامل الاقتصادية في مكافحة الفساد الإداري.

ب. تحديد دور الأتمتة في التقليل من أثر العوامل الإدارية في مكافحة الفساد الإداري.

ج. تحديد دور الأتمتة في التقليل من أثر العوامل الاجتماعية في مكافحة الفساد الإداري.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال اهتمامه بموضوع هام جداً ويشكل أحد التهديدات الكبيرة التي تعصف بالمجتمعات المختلفة، وما يمكن أن تقدمه

الأتمتة الإدارية من إمكانيات لمعالجة هذا المرض الخطير، من خلال تفعيل العوامل الاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

فرضيات البحث

يمكن الإجابة على تساؤلات المشكلة من خلال الفرضية الرئيسة التالية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الأتمتة الإدارية والحد من الفسادالإداري.

ويمكن أن نشتق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

أ. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الاقتصادية في مكافحة الفساد الإداري.

ب. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الإدارية في مكافحة الفساد الإداري.

ج. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الاجتماعية في مكافحة الفساد الإدارية.

مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من العاملين في المؤسسات الحكومية الخدمية، وتتمثل عينة البحث ببعض العاملين في مديريتي المالية، والتأمينات الاجتماعية بدير الزور من خلال عينة عشوائية بسيطة للعاملين في المستويات الإدارية كافة.

منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك في دراسة الأدبيات المتعلقة بالبحث موضوع الدراسة من خلال مجموعة من الكتب والمراجع والمواقع الالكترونية، كما تم الحصول على البيانات الأولية عن طريق استبانه تم تصميمها وتوزيعها لتغطية الجزء العملي من البحث، وتحليلها لاختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج لتقديم المقترحات والتوصيات.

الأساليب الإحصائية

تم استخدام الحزمة الإحصائية الخاصة بالبحوث الاجتماعية (SPSS. V.15)، وذلك من خلال دراسة النسب والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وصولاً إلى اختبار الفرضيات من خلال الاختبارات المعلمية كاختبار بيرسون، وتحليل الانحدار.

الدراسات السابقة

١-دراسة **ميا، زاهر، عيسى**،٢٠٠٨، الأتمتة الإدارية وأثرها على تحسين معدلات الأداء في مؤسسات القطاع العام /دراسة ميدانية على الشركة العامة لتوليد كهرباء بانياس: وقد خلصت الدراسة إلى أن دور الأتمتة في تحسين أداء الشركة وتشجيع العاملين على استخدام الأتمتة والتقانات الحديثة.

٢-دراسة **(Uday Lal Pai)**،٢٠٠٧، بعنوان **(India Uses Automation to Fight Corruption)** والتي خلصت إلى أن الأتمتة سوف تؤدي لتخفيف درجة الفساد من خلال استخدام وسائل الدفع الالكترونية المذاقصات المؤتمتة، كما أدت إلى زيادة الشفافية.

أولاً: الأتمتة الإدارية

تعد الأتمتة نتاج للتطور الفكري منذ القدم ويصعب تحديد بدايتها بدقة فقد تراكمت التطورات التي مرت بها عملية الأتمتة إلى أن وصلت إلى ما عليه من استخدامات في الوقت الحاضر، وقد هدفت إلى التقليل من الجهد الذي يبذله الإنسان لإنجاز أعماله اليومية وصولاً إلى النظام المؤتمتة والتي تستخدم وفق المعايير المحددة لهذا الغرض.

١. مفهوم الأتمتة

تعتمد الأتمتة الإدارية على استخدام تقانة المعلومات والمتمثلة بالأجهزة والبرمجيات ووسائط الاتصالات لإنجاز الأعمال الإدارية والمكتبية اليومية والدورية في المنظمات المختلفة، لكسب القدرة على التعامل مع مجتمع المعلومات والمعرفة والتجارة الالكترونية.

وتبدأ من خلال تحديد وتوصيف الأعمال والمهام والإجراءات التي تتطلب أتمتة وتحديد أولويات الأتمتة، والقيام بتأهيل العاملين وتوفير الشبكات والبنى التحتية والكوادر القادرة على القيام بمشروعات الأتمتة، وتعد نظم الأتمتة الأداة الجوهرية لاستخدام الحاسبات وتؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات (١).

وتهدف الأتمتة الإدارية إلى تخفيض التكاليف ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للجماهير من خلال تسريع إجراءات العمل الإداري، والاستغناء عن جزء من الموظفين غير الأكفاء، والقضاء على الإهمال أو اللامبالاة والترهل الإداري، وتأخير معاملات المراجعين، والتذرع بحجج واهية كعدم كفاية المعلومات، مما يؤدي للتخفيف من الفساد الإداري.

وقد دخلت الأتمتة أغلب مجالات العمل والإدارة نتيجة الاعتماد على مخرجات تقانة المعلومات، حيث تستخدم في المجال الإداري بشكل واسع، فتستخدم في المناقصات التي تتم بشكل مباشر (On line bidder) فتجعل الممارسة شفافة كثيراً.

٢. متطلبات وشروط استخدام الأتمتة

ينبغي القيام بمجموعة من الأعمال التي تستهدف كسب الثقة من قبل الجمهور لاستخدام الأتمتة، ومن أجل القيام بتوفير الظروف الملائمة للتعامل مع مجتمع المعلومات لتحسين درجة الاستفادة من الأتمتة في المجالات المختلفة، ومن هذه الشروط يمكن أن نذكر (٢):

أ. إيجاد أولويات لعملية الأتمتة وذلك من خلال تحديد الأعمال التي تتطلبها، ويفضل البدء بأتمتة قطاعية وحسب الأهمية، فيراعى البدء بقطاع معين ومن ثم الانتقال إلى قطاع ثانٍ وثالث وهكذا لأتمتة القطاعات كافة، ويمكن تحديد القطاع الذي يتم البدء به من خلال طبيعة عمل كل منظمة وخصوصيتها.

ب. دراسة أرشيف المنظمة لتحليل الأعمال والإجراءات الحالية ووصفها بدقة، وتحديد أولوياتها ليتمكن المبرمجون من فهم سيرها، وتحديد مخططات تدفق البيانات، وبيان العمليات الواجب إنجازها ومنظورها والمستفيدون منها.

ج. إعادة هندسة الإجراءات المستخدمة وفق متطلبات الأتمتة، من خلال توصيف تلك الأعمال، وتأهيل العاملين وتشجيعهم على استخدام مخرجات تقانة المعلومات في العمل، ومحو أمية الجمهور للاستفادة من الخدمات.

د. تخصيص الموارد المالية اللازمة لمشروعات الأتمتة لتوفير الخدمات الداعمة لعملية الأتمتة من أجهزة وبرمجيات ووسائط اتصال، وإيجاد دليل ومنهجية عامة للأتمتة، تحدد السلطات والمسؤوليات والجداول الزمنية للتنفيذ.

٣. المزايا التي تقدمها الأتمتة

يلعب استخدام الأتمتة دوراً كبيراً في تطوير المنظمات كافة والمنظمات العامة خاصة وسوف تؤدي في حال استخدامها بشكل جيد إلى النهوض بالواقع الإداري والارتقاء به إلى مستويات متقدمة لا مكان فيها للترهل أو الفساد (٣)، مما يساعد في كشف المفسدين ومكافحة الفساد ومن هذه المزايا:

أ. توصيف الأعمال بشكل جيد مما سيمكن الإدارة من الاستغناء عن الكثير من الأعمال أو مراحل العمل غير الهامة، ولا تخفى انعكاسات كبيرة على الخدمات التي سيحصل عليها الجمهور وبشكل خاص تكلفة تلك الخدمات.

ب. التخفيف من ظاهرة الفساد الإداري والإهمال واللامبالاة عند بعض العاملين من خلال الاعتماد على مؤشرات أداء حقيقية للثواب والعقاب والارتقاء الوظيفي، كما أن الجمهور ومن خلال تسريع الإجراءات الإدارية، سوف يحصل على الخدمات المطلوبة مما يجعله غير مجبر على التوسط.

ج. زيادة سرعة الاتصال ووضوحه والاستغناء عن المراسلين والقضاء على المشكلات المرافقة لذلك كضياع البريد أو إفشاء الأسرار أو التأخر بوصول البريد إلى مقاصده لأي سبب، ومنع فرصة الاعتذار بعدم وصول الرسالة أو عدم التمكن من قراءتها والاطلاع عليها.

د. زيادة إتقان المدير لواجباته الإدارية وتفرغه للأمور الأكثر أهمية، وتحسين مستوى القرارات التي يتم صنعها، وبشكل مباشر سينعكس ذلك على مستوى الخدمات التي يحصل عليها الجمهور.

٤. مساوئ الأتمتة

يعتقد البعض أن للأتمتة مجموعة من المساوئ التي تخفف من بريقها وتجعل وهجها يخبو، ومن هذه المساوئ نذكر (٤):

أ. إن الأتمتة تتطلب استثمار مبالغ ضخمة من أجل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية الأتمتة، والتي تستخدم لفترات طويلة من أجل استرداد الأموال التي تم توظيفها ما يجعل هذه العملية غير ذات جدوى، وقد يكون هذا الكلام صحيحاً إلى حد ما، في المنظمات التي تهدف بشكل أساسي للربح ولكنها لا تكون كذلك في مؤسسات القطاع العام.

ب. كما يرى البعض بأن المرونة تعد منخفضة وذلك بسبب ثبات التصاميم التي تقدم لفترة طويلة، مما يجعل من هذا الثبات والنقص في المرونة عائقاً أمام مجاراة التغيير السريع في الطلبات التي تواجهها لدى تقديم الخدمات لجمهورها والذي يصعب التنبؤ بسلوكه وبطلباته، وهذا الأمر يمكن تجاوزه من خلال استخدام نظم وبرامج تتيح إمكانية التغيير والتلاؤم مع كافة الظروف المحيطة من خلال إضفاء صفة الديناميكية عليها.

ج. كما يوجد رأي آخر يقول بأن اعتماد التجهيزات على بعضها البعض وتكاملها، من خلال منظومة عمل يجعل تلك المنظومة معتمدة بشكل كبير على أضعف حلقة أو عنصر فيها، مما يؤدي إلى الإخفاق التراكمي، ففشل واحد في المعالجة يؤدي إلى فشل كامل المنظومة، ويمكن التغلب على هذا الموضوع من خلال استخدام التكامل عن طريق الترابط وليس الدمج.

د. أما السيئة الكبرى التي يعتقد البعض بأنها حصيلة استخدام الأتمتة فتتمثل بالبطالة، فالأتمتة تتطلب إعادة هندسة العمليات وتنظيمها من جديد وهدف ذلك هو التخلص من التكرار والأعمال غير الضرورية أو دمج المراحل، كل ذلك سينعكس من خلال الاستغناء عن عدد كبير من العاملين وهذا بدوره يقودنا إلى البطالة، حيث يتطلب أداء الأعمال الجديدة في ظل الأتمتة مهارات تختلف عن المهارات التي يمتلكها العاملون، ويمكن التغلب على هذه العقبة

من خلال تدريب العاملين على استخدام الأتمتة واعتماد إدخال الأتمتة بشكل تدريجي، أي الاستعداد الالكتروني لدخول هذه المرحلة.

هـ. كما يرى البعض أن ارتفاع تكاليف الصيانة والإصلاح أحياناً يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستفادة من الأتمتة بالشكل الأمثل، مما يؤدي إلى نفور البعض من استخدامها ولكن ارتفاع تلك التكاليف لا يبرر عدم استخدامها فكما ندفع الرواتب والأجور للعاملين لا بد لنا من دفع تلك المصاريف.

و. كما يرى البعض تراجع دور العنصر البشري بشكل كبير وذلك من خلال تراجع أهمية المدير ودوره في الهيكل الإداري، وانحسار التواصل فيما بين العاملين في المنظمة، بالإضافة إلى تراجع قدرة وأهمية الفرد على الإقناع المباشر، ويمكن التقليل من أثر هذه الأمور وتلافيها من خلال تحفيز المديرين وعقد الاجتماعات سواء المباشرة أم المتلفزة من أجل تحسين مستوى التواصل بين العاملين وصولاً إلى تحسين مستوى أدائهم.

ثانياً: الفساد الإداري

١- مفهوم الفساد الإداري وأنواعه

لنتمكن من معالجة أي مشكلة فلابد من أن نعرفها بشكل واضح ومحدد، إذ يعد التحديد الدقيق لها من أهم العوامل التي تسهم بحلها، فيجب التركيز على تحديد المشكلة بدقة، وكأي مشكلة يجب تحديد الفساد بشكل دقيق لمعرفة الأسباب التي أدت إليه والعوامل التي أنتجته والظروف التي تساعد على انتشار هذه الظاهرة الخطيرة، فالفساد لغة يشير إلى التلف وخروج الشيء عن الاعتدال ونقيضه الصلاح.

للفساد آلياته وآثاره ومضاعفاته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد وطريقة أداء الاقتصاد وتعيد صياغة نظام القيم وذلك من خلال آليتين رئيستين هما؛ آلية دفع (الرشوة) و(العمولة) (المباشرة) إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات

وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، وآلية وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي.

وينبغي أن نحدد بعض المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة كما يلي (٥):

أ. المفسد: وهو صاحب المصلحة الحقيقية في الفساد وهو المستفيد الأكبر منه حيث يقوم به بنفسه أو بمساعدة طرف آخر يتفق معه أو يبتزه لتحقيق مصلحة له. وقد يكون فرداً أو جماعة أو شخصية اعتبارية. وهذا الطرف هو المسبب الأول للفساد والمسؤول الأكبر عن انتشاره، وهو من يخلق الفاسدين.

ب. الفاسد: وهو المنفذ لعملية الفساد أو المسهل لها، وذلك بالاتفاق مع المفسد مقابل بدل مالي أو عيني أو معنوي معلوم مدفوع أو موعود أو نتيجة لابتزاز معين، ويتم تحديد كل من المفسد والفاسد حسب طبيعة كل حالة من حالات الفساد، ونشير هنا إلى أن الفاسد غالباً ما يكون موظفاً عمومياً يقوم بأداء خدمة معينة ويشغل وظيفة عامة، تجعله يتحكم برقاب العباد ويستثمر كل ما أوتي من قوة من أجل الحصول على الرشوة.

ج- موضوع الفساد: هو المصلحة المراد تحقيقها من قبل الفاسد لمصلحة المفسد خلافاً للقوانين أو الأنظمة أو المبادئ أو العادات السائدة.

د- غنيمة الفساد: وهي القيمة المالية أو المعنوية الناجمة عن عملية الفساد، والتي تحقق مصلحة المفسد، وقد يقوم الطرف المفسد بتنفيذ عملية الفساد بمفرده (كعمليات الغش والنصب والسرقة والمخالفة..)، أو يتفق مع طرف آخر (الفاسد) ويدفع له حصة معينة منها أو يقدم له بدلاً معلوماً، أو يقوم بابتزازه لتحقيق مصلحة له. وغالباً ما تكون حصة المفسد من هذه الغنيمة من ٩٠-٩٥%، أما حصة الفاسد فتكون من ٥- ١٠%، ولكن الخسارة التي سيتحملها المجتمع نتيجة الفساد ستكون أكبر بكثير من نسبة١٠٠% من الفوائد التي حصل عليها الفاسدون والمفسدون.

كما يمكن للمتتبع لهذه الظاهرة أن يلاحظ وجود أنواع أخرى من الفساد غير الفساد الإداري، أهمها الفساد الاقتصادي، والفساد السياسي، والفساد الاجتماعي، والفساد الأخلاقي.

وقد عرف بأنه أي عمل مادي أو معنوي يضر بمصلحة الدولة أو المجتمع أو المواطن ويأخذ شكل الظاهرة، ويقوم به فرد أو جماعة أو شخصية اعتبارية، وقد يمارسه طرف واحد أكثر من الداخل أو الخارج (٦).

يتم الإضرار بمصلحة الدولة عندما يتم الاتفاق على سرقة أو نهب أو اختلاس الأموال أو صرف النفوذ، أو الحصول على الرشوة تحت أي مسمى، بغرض التلاعب بالمواصفات المحددة لموضوع التعاقد لصالح أحد الأطراف، وينتج عن ذلك نتائج كثيرة وخطيرة منها ارتفاع تكاليف الصيانة والإصلاح منذ بدء استخدام موضوع التعاقد سواء كان مبنى أو تجهيزات أو أي أصول أخرى، ويمكن أن يؤدي ذلك لارتفاع تكاليف العقود والتي تنتج عن ملاحق العقود التي تأتي كنتيجة لتغير المواصفات حيث يترافق تغير بالمواصفات بتكاليف مرافقة.

كما يتضرر المجتمع من خلال استنزاف ثرواته وطاقاته وتحويلها إلى حسابات خاصة بمجموعة من الفاسدين، كأن يقوم أحد المسؤولين بالتواطؤ مع طرف ما من أجل إرساء عطاء ما عليه، كبيع قطعة أرض بمبلغ زهيد جداً، أو أن يتم إرساء عقد أو مجموعة من العقود على فرد أو مجموعة من الأفراد الذين لا علاقة لهم بتنفيذها؛ فيقومون بتوزيعها على بعض الأفراد أو الشركات المتخصصة وبأسعار أقل من تلك التي حصلوا عليها لتحقيق أرباح معينة، مما يحدو بالمنفذين التلاعب بالمواصفات لكي يستعيدوا أموالهم ويحققوا هامش ربح أيضاً، وينتج عن ذلك عدم تنفيذ تلك المشروعات بالشكل المخطط أو المطلوب فتهتلك خلال فترة وجيزة تتناسب مع التكاليف (المنخفضة) التي أنفقها المنفذون وليس التكاليف التي دفعتها الدولة، وكل ذلك ينعكس على عدم الاستفادة من المشروع المنفذ بالشكل الأمثل، وينتج عن ذلك ضياع فرص تمويل المشروعات التنموية المطلوبة لتطوير المجتمع وتقدمه.

أما الإضرار بالمواطن فيأتي من خلال بيع أملاك الدولة بأسعار لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية من جهة، وتنفيذ الأعمال بأسعار لا تتناسب مع الجودة المحددة لها، مما سيؤدي إلى جعل المواطن يتحمل نتائج ضعف التنفيذ وتغطية العجز بالموازنة من خلال الضرائب المفروضة على المواطن إضافة إلى أن المواطن سوف يسعى للحصول على الخدمات التي لا يجدها -نتيجة سوء التنفيذ- في المؤسسات الحكومية في مؤسسات القطاع الخاص فيدفع ثمن الفساد مرتين مرة قيمة المشروعات المنفذة ومرة أخرى بدل الخدمات التي يفترض أن يحصل عليها بشكل مجاني.

أما (السيد علي شتا) فيرى بأن الفساد في الحياة العامة يتمثل في استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة ما بطريقة يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي (٧).

نلاحظ من هذا التعريف بأن الفساد يتضمن انتهاك للواجب العام وانحراف عن المعايير الأخلاقية في التعامل بشكل غير مشروع وغير قانوني، فالفاسد منبوذ من المجتمع ومعاقب من القانون، وتتعدد مظاهر الفساد وأبرزها الرشوة والاختلاس والنصب والاحتيال، والتزييف والتزوير، وصرف النفوذ، ونشير هنا إلى أن ثقافة المجتمع تلعب دوراً هاماً في تحديد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، وقد يرى البعض أن بعض مظاهر الفساد تدخل في باب الشطارة كالحصول على العقود والتهرب الضريبي وسواهما.

كما أن صندوق النقد الدولي قد عرف الفساد في تقريره لعام ١٩٩٦ بأنه سوء استخدام السلطة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها.

ونلاحظ من خلال هذا التعريف بأنه قد ركز على الرشوة، باعتبارها أحد أكثر أشكال الفساد شيوعاً.

كما عرف بأنه استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحياته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة مشروعة.
كما عرف بأنه سلوك غير رسمي وشرعي تفرضه ظروف معينة وتساعد عليه ويقتضيه التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٢- أسباب الفساد الإداري

يمكن إرجاع الفساد إلى مجموعة كبيرة من الأسباب التي تتصل بطبيعة النفس البشرية وحياته الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الإدارية التي تتضافر من أجل ذلك :

أ - العوامل الاقتصاديّة:

ظهر الفساد بين صفوف عمال الدولة في إحدى الولايات فكتب الوالي إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسأله عما يعمل، فكانت إجابة الفاروق:"أعطهم ما يكفيهم حتى لا يأكلوا ما بين أيديهم، وابعث عيونك خلفهم"، تمثل مقولة الفاروق مقدمة البحث في العوامل الاقتصادية فنلاحظ أنه:

- يتصف الإنسان بطبيعته بأنه كائن متطلب وحاجاته ورغباته تنمو وتتزايد باستمرار مما يجعل بعض الناس يحاول إشباع هذه الحاجات والرغبات دون أن تكون لديه القدرة على ذلك فتتم العملية من خلال أعمال مرفوضة أو تتعارض مع المصلحة العامة، وتلعب البيئة التي تربى فيها الإنسان والبيئة التي يعمل فيها دوراً كبيراً في ازدياد أعمال الفساد أو انحسارها كما أن انخفاض القيمة الحقيقية للأجور، جرّاء ارتفاع الأسعار، قد يساعد على ذلك، بالإضافة إلى ارتفاع معدّلات البطالة.
- كما أن سياسة الإفساد التي يتّبعها بعض الأشخاص وبعض الشركات الكبرى الوطنية أو الأجنبية وذلك نتيجة لقصور بعض التشريعات القانونية أو وجود ثغرات كبيرة فيها، أو عدم التزام بعض الجهات العامة أو الخاصة بتطبيق القوانين النافذة، كل ذلك سيجعل العامل غير راغب في المبادرة ويتجنبها خشية الوقوع في الخطأ، فيتجنب استخدام بعض الصلاحيات التي يمتلكها.

ب. العوامل الإدارية:

من الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الإداري نقص المعلومات حول الأجهزة والمؤسسات الحكومية وأساليب عملها وتعاملها مع الجمهور وانخفاض المعرفة الوثيقة بالعمل ونقص المهارات التي يتطلبها أداء العمل، فينتج عنه تأخر إنجاز العمل مما يسيء إلى الإدارة، ويمكن أن نذكر بعض العوامل الإدارية التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك، ومنها:

- سوء سلوك بعض الإدارات العامة والخاصة وتواطؤها مع بعض المفسدين على حساب المصلحة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ببعض العاملين والمديرين، يضاف إلى ذلك أن البعض يرى ضعف معايير انتقاء الموظف العام، ونحن نرى أن المعايير جيدة ولكن تطبيقها كيفي ولا يتم بالشكل الذي يجل تلك المعايير فعالة، مما يجعل المدير يتحيز لتعيين أقاربه أو من يثق بولاءاتهم ويقدم لهم التسهيلات على اعتبارهم مشروع فاسد، يمكن استثماره في المستقبل، فاعتماد الاختبار المؤتمت يحيد الفاسدين إلى حد كبير، ويمنعهم من تجاوز تلك المعايير.
- إهمال بعض المديرين لمتابعة أداء العاملين، وعدم الموضوعية في تقييم أداء الموظفين العاملين في معرض إسناد الوظائف الأعلى، وما ينجم عن ذلك من عدم كفاءة المديرين، وتمكّن بعض الموظفين من فهم أنظمة الإدارة وتسخير هذا الفهم لتحقيق منافع غير مشروعة، علماً أن استخدام الأتمتة يمكن أن يساعد تقييم أكثر موضوعية بدلاً من الاعتماد على تقييم موحد للعاملين كافةً.
- غموض التشريعات واللوائح الناظمة لعمل بعض الإدارات ووجود إجراءات عديدة لا تشكّل قيمةً مضافةً لضمان موثوقية عمل الإدارة في الوقت الذي تستلزم فيه مزيداً من التواقيع، كما أن اعتماد العديد من المسؤولين عبارة (موافق حسب الأصول) أو ما يرادفها من عبارات مما يتيح للموظف الصغير الفرصة للتأويل كما يريد (وهو المناخ المناسب للفساد).

- ضعف أداء الرقابة الداخلية في الإدارات والمؤسسات العامة أو عدم موضوعيتها، فتلك الرقابة على الأغلب ترتبط بالمدير الذي يستطيع من خلال نفوذه تعيين أو عزل أي من المراقبين الداخليين لذا تأتي قرارات المدير مطابقة للقوانين (بشكل دائم)، بالإضافة إلى غياب الرقابة الوقائية والاعتماد بشكل كبير على الرقابة اللاحقة، وبطء إجراءات التحقيق في قضايا الفساد التي تتولاها أجهزة الرقابة، علماً أن استخدام الأتمتة يمكن أن يسهم في تحقيق الرقابة الوقائية بشكل كبير، ومنع فساد ذمم بعض المفتشين.

ج. العوامل الاجتماعية:

غالباً ما يفضل الشخص العمل في الحكومة وهذا مما يعكس تقديره للاجتهاد في العمل والكسب عن طريق الجهد؛ حيث أن العامل في الحكومة يرى ما وراء الرواتب والأجور من منافع مشروعة وغير مشروعة على خلاف القطاع الخاص الذي لا يعطي أكثر مما يستحق العامل إلا في حالات نادرة، وترتبط ظاهرة الفساد الإداري بالبيئة والتنشئة بشكل كبير، ويمكن أن نحدد مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تسهم في انتشار ظاهرة الفساد الإداري:

- ضعف فكرة المصلحة العامة وخوف بعض المواطنين المرتبطين بشبكات الفساد من تضرّر مصالحهم في حال وقوفهم في وجه الفساد، أو خوفهم من أن يشي بهم المفسدون، أو عدم إدراكهم للأخطار الناجمة عما سيقومون به من أعمال فاسدة تضر بالمجتمع.
- انتشار ثقافة التعاطف مع الفاسدين من الإداريين بدافع الشفقة، ممّا أدّى إلى اعتياد بعض الموظفين على الفساد واعتبار حاصله دخلاً إضافياً لا غنى عنه، فانتشار الغلاء وتزايد الحاجات كل ذلك جعل الفساد الإداري عادة متأصلة في النفوس ألفها المجتمع وحولها إلى نهم لا يمكن إشباعه (٨).
- انتشار ثقافة الفساد التي تبرر للبعض اعتبار أن ما يقوم به الفاسدون هو من "الشطارة" وذلك من خلال قيام البعض بالتهرّب من الواجبات، والحصول على غير الحقوق، بالأساليب الملتوية.

• ضعف الوازع الديني والرادع الأخلاقي لدى البعض، فكما نعلم أن جميع الأديان السماوية دعت إلى التحلي بالفضيلة والركون إلى الأخلاق في جميع التعاملات التي يقوم بها الإنسان، ولكن الابتعاد عن الدين كان أحد الأسباب التي أدت لانتشار ظاهرة الفساد.

• سلبية أغلبية المواطنين تجاه الفساد والفاسدين والمفسدين وتعلقهم بروايات أو أحداث تجعلهم يعتقدون أن منظومة الفساد أقوى بكثير من كل ما يمكن أن يقدموه لذلك تجدهم يؤثرون الصمت لأن الكلام غير مجدٍ.

• انتشار بعض مظاهر الأمّيّة والجهل والفقر، فقد فالأمية والجهل يلعبان دوراً هاماً وسلبياً من خلال عدم تقدير المنفعة والضرر بشكل صحيح أو دقيق (٩)، كما أن الفقر قد يجعل الكثير من الناس ينجرفون إلى مهاوي الرذيلة والفساد.

٣- آثار الفساد الإداري

تعد ظاهرة الفساد عبئاً يثقل كاهل الدول فهي تسبب الاضطرابات والفوضى وتسبب تأزماً للأفراد في المنظمات وفي المجتمع الذي يعاني الكثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية، وهذه التكاليف تشكل محور اهتمام العديد من الهيئات في المجتمع، وسوف نتناول ذلك من خلال ما يأتي:

• الآثار الاقتصادية فقد تصل المنظمة التي يُمارس فيها الفساد الإداري إلى مرحلة تتعطل فيها عجلة الإنتاج نهائياً؛ مما يسهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وانخفاض مستوى جودة البنية التحتية للمنشآت العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها.، وتتعطل المنظمات وتصبح عاجزة عن تقديم الخدمات لجمهورها، مما يؤدي إلى هدر المال العام وعدم استثماره في الصالح العام فيصبح الضرر تراكمي على مستوى الاقتصاد ككل، كما يتأثر البناء التنظيمي للمنظمة بشكل كبير فيرتقي أشخاص غير مؤهلين وما يمكن أيسببه ذلك من مشكلات بالنسبة للجمهور من ناحية، وبقية الموظفين الأكفاء الذين لم يحصلوا على ما يستحقون، مما يؤدي إلى خلق إدارات متوترة، كما أن الشخص الذي يدفع

الرشوة للحصول على حقه في بعض الأحيان سوف يتضرر، وبالمقابل فالاقتصاد سيتضرر نتيجة بيع المنتجات بأقل من قيمتها، أو من خلال الشراء بأسعار أعلى مما يجب، وكل ذلك سيؤدي إلى إعاقة كل من الطرفين، أو أن يتم التلاعب المواصفات.

• كما يلعب الفساد دوراً هاماً في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي، فهو يضعف التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يسهم في تدني إنتاجية الضرائب، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصةً فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة، ويرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة لقدرتهم على تراكم الأصول بصفة مستمرة مما يوسع الفجوة بين النخبة وبقية أفراد المجتمع.

• الآثار الاجتماعية تتمثل في تأثير هذا الفساد على السلوك العام في المجتمع وانخفاض درجة الالتزام بالمعايير المثالية، وما ينتج عنها من تفزم العلاقات بين الأفراد من جهة، وبين لأفراد والتنظيم من جهة أخرى، فتسود العلاقات والسلوكيات غير السوية، كما أن ذلك سيؤثر كثيراً على منظومة القيم والمعايير التي يحملها كل فرد من أفراد المجتمع، فتبدأ سلسلة الاستثناءات في ذلك المجتمع فيتكثف هذا السلوك المرضي بشكل كبير في النسق القيمي.

٤- مكافحة الفساد الإداري

يمكن أن تتم عملية مكافحة الفساد من خلال استخدام بعض المداخل كالمدخل الذاتي الذي يجعل الإدارة مطالبة بتصحيح أخطائها، ويتطلب ذلك توفر الحساسية المناسبة لدى الأجهزة الإدارية وتوفر الكفاءات الإدارية الواعية والقادرة على تقديم الاستشارات للوصول إلى المجتمع المتمدن وعدم القبول بسيطرة الحلول الوسط، أما المدخل الإلزامي فيفرض من الخارج نتيجة إحساس

المواطنين والأجهزة الإدارية بعجز الإدارة العامة عن أداء واجباتها وعن التنبؤ بالمشكلات والإسراف في استخدام عناصر الإنتاج (١٠).

ويمكن أن يتم ذلك باستخدام وسائل متعددة كالوسيلة السياسية التي تعتمد على تفعيل الرقابة الجماهيرية، والوسيلة الإدارية التي تتم بتحرير الناظم الإداري من القيود الجامدة للقضاء على الروتين وتعقيدات العمل، والوسيلة التشريعية التي تهتم بإعادة النظر بالتشريعات وإعادة صياغتها. أما الوسيلة السلوكية فتقوم بنشر ثقافة مضادة للفساد.

ويمكن أن استخدام بعض الآليات لتعزيز النزاهة وتفعيل مبدأ الشفافية، وقد تسهم الأتمتة في هاتين النقطتين، ولكن ينبغي أن نشير في هذا المقام إلى أن استخدام الأتمتة لا يمكن أن يتم بمعزل عن هذه الوسائل وإنما يأتي مكملاً لها.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

استخدام الأتمتة في مكافحة الفساد الإداري

يهتم المدخل الفني لمكافحة الفساد بترشيد العمل الإداري عن طريق إدخال التقانات الحديثة وذلك من خلال التركيز على استخدام التجهيزات الحديثة(١١)، وترتبط مكافحة الفساد بأتمتة العمل الإداري بشكل كبير، حيث نلاحظ أن استخدام الأتمتة لأداء الأعمال المختلفة والوصول إلى الحكومة الإلكترونية في مرحلة لاحقة سيمكن من اختصار الوقت والجهد في إنجاز المعاملات، وتخفيف معاناة الجمهور على اختلاف مشاربهم سواء كانوا مواطنين أم مستثمرين أم زبائن أم غير هذا وذاك.

١. **أهمية استخدام الأتمتة في مكافحة الفساد:**

إن عملية الإصلاح الاقتصادي وبرامجه يحدد ثلاثة أهداف تتمثل بتحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحسين الأداء الاقتصادي والإداري (١٢)، وسوف نلاحظ إمكانية تحقيق ذلك من خلال

استخدام الأتمتة، حيث نلاحظ وجود مجموعة من المزايا التي تقدمها الأتمتة يمكن أن تساعد على مكافحة الفساد ونذكر بعضها:

أ. في ظل استخدام الأتمتة فإن تقديم الخدمات يتم وفق جداول زمنية محددة مسبقاً، بحيث يتمكن الجمهور من الحصول على ما يريده من خدمات في أي وقت خلال ٢٤ ساعة يوميا وخلال ٧ أيام في الأسبوع لأن ذلك يتم دونما أي تدخل من جانب أي من الموظفين الذين يمكن أن يتعرضوا للغياب لأسباب متنوعة تؤدي إلى حرمان الجمهور من الخدمة، وقد .

ب. كما أن استخدام الأتمتة سوف ينتج عنه بروز الشفافية من خلال إنجاز المعاملات دون التحيز أو التفريق بين الجماهير الراغبين بالحصول على الخدمات العامة من خلال إتباع إجراءات محددة ومبينة بشكل مسبق ومن خلال برمجة الحواسيب على ذلك من خلال ما هو موضح في نظام الأتمتة المستخدم، وطبقاً لمواصفات معيارية دولية تضعها هيئات تقييس معتمدة.

جـ. إشراك الجمهور وإتاحة الفرصة لهم لإبداء آرائهم بالخدمات مما سيمكن الإدارة من تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في نظام الأتمتة، وبالتالي مشاركتهم بمعالجة السلبيات التي قد لا تنتبه الإدارة إليها، وذلك من خلال استطلاع ودراسة آراء الجمهور عن طريق إتاحة التواصل بوساطة البريد الالكتروني أو المشاركة الحية بأساليبها المختلفة.

د. إن استخدام الأتمتة لن يستخدم أساليب المحاسبة والمراجعة والتدقيق التقليدية وإنما يطلب العمل على توفير نظام الكتروني دقيق للمراجعة والمحاسبة، وهذا النظام بالتأكيد يحقق المزيد من المزايا أولها منع التلاعب بالحسابات أو إخفاء ما يمكن أن يحصل من تجاوزات أو نواقص، بالتواطؤ فيما بين الموظف المسؤول عن التدقيق والمحاسب أو المدير المالي الذي يمكن أن يقوم باستغلال الأموال التي بحوزته من خلال الاحتفاظ بها لأطول فترة ممكنة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وذلك بسبب اعتماد وسائل الدفع والسداد الالكتروني.

هـ. إن استخدام الأتمتة سوف يبعدنا عن المحاباة في تقييم الأداء من قبل المديرين والذي يتم وفق علاقات شخصية وبعيداً عن قواعد التقييم العادل، فالتقييم سيكون مؤتمت وبالتالي يساعد في التقليل من المشاكل الإدارية والتنظيمية، كما أن هذا التقييم العقلاني سينتج عنه سيادة الشعور بالرضا، ويؤدي لتخفيف المشكلات الاجتماعية التي تنتج عن انتشار الرشوة تحت قناع ما يسمى (الهدايا)، حيث أن الموظف الذي يشعر بالظلم سيتجه باتجاه النقل إلى منظمة أخرى أو قسم آخر، مما يزيد من معدل دوران العمل، وحدوث المشكلات فيما بين العاملين.

و. نتيجة الاعتماد على التقييم المنطقي والبعيد عن التحيز والذي يأخذ بالأسباب الحقيقية لتحديد الكفاءات والمهارات دون التدخل من قبل أي شخص فالمنظمة ستقوم باستقطاب واختيار الموظفين بطريقة محايدة على أساس الكفاءة والخبرة في العمل وبعيداً عن أي اعتبارات شخصية.

٢. بعض الاستخدامات المقترحة للأتمتة في مجالا ت مكافحة الفساد

كما أسلفنا فإنه يمكن استخدام الأتمتة في مجالات كثيرة ومتنوعة، ونشير في هذا المقام إلى أنه يمكن استخدامها في مكافحة الفساد من أجل تحقيق غاية رئيسة وهامة تتمثل بإبعاد الجمهور عن الموظفين أو منع الاحتكاك المباشر بينهم بشكل عام، وتحييد دور الموظف ما أمكن.

فبالنسبة للفساد الأكاديمي الذي يقوم به بعض المدرسين والإدارات الجامعية والموظفين فيمكن أن تسهم الأتمتة بالنسبة للعمل الإداري والأسئلة الامتحانية بحل بعض المشكلات الناتجة عن مثل هذا النوع من الفساد، فيمكن وضع نماذج من الأسئلة لتشكل بنك أسئلة يتم طباعتها قبل موعد الامتحان بقليل بحيث أن المدرس نفسه لا يعلم أي من الأسئلة قد تمت طباعته مما يجعل الطالب يشعر بأنه قد حصل على حقه وبشكل خاص إذا كان الامتحان مؤتمت بالكامل بحيث يحصل الطالب الممتحن على علامته النهائية بشكل مباشر

وبمجرد الانتهاء من الإجابة على الأسئلة أو تصحيح المادة بشكل سريع، فتزداد ثقة الطالب وشعوره بالرضا عن العلامة التي حصل عليها.

مثال آخر يبين أهمية الأتمتة ودورها في مكافحة الفساد ويتمثل بأتمتة عمل إدارة المخازن وما يرتبط بها من أعمال كطلب المواد أو صرفها من المستودعات أو طلبات الشراء، من خلال عمل الجرد بشكل مستمر للمواد المخزونة ويتم صرفها وفق القواعد العالمية المتبعة في إدارة المخازن مما يجعلها بعيدة عن التلاعب في قيم المخزون و كمياته حيث يعد التلاعب في تلك المعلومات من أهم قضايا الفساد في العالم (١٣)، أو أن يتم الصرف دون وجه حق مما يجنب الشركة سرقة المواد المخزنة.

إن استخدام الأتمتة سيؤدي إلى تغيير هام وكبير مفاده أن الخدمة ستصل إلى الجمهور بدلاً من وصول الجمهور إليها مما سيؤدي إلى تجاوز العمل صيغة المكان والزمان، فالجمهور لا يحضر إلى الدائرة للحصول على الخدمة منها، فاللقاء غير المباشر يؤدي لمنع احتكاك الموظف مما يؤدي إلى تقليل التواصل بينهما والتوصل إلى اتفاق فساد، وقد خطت الحكومة السورية خطوات ضئيلة في هذا المجال ولكنها لم تصل إلى مرحلة التجربة.

يضاف إلى ما سبق أن المواطن سيتمكن من الحصول على الخدمات دون التقيد بوقت محدد فالدوائر تعمل ٢٤/٢٤ و٧/٧ مما يجعل هذا المواطن غير مجبر على استرضاء الموظفين وتقديم الرشا من أجل الحصول على الخدمة خارج أوقات الدوام المحددة، حيث نجد الكثير من الموظفين العموميين يعتذرون عن تقديم الخدمة بسبب انتهاء وقت الدوام الرسمي ويطلبون من المراجعين العودة في اليوم التالي، مما يجعل الموظف مضطراً للحصول على الخدمة بأي شكل.

كما أن المدير سيتمكن من تتبع أداء العاملين وتحديد سرعة تنفيذ المعاملات وتحديد الأعمال العالقة (pending)، ومساءلة الموظف المسؤول عن تأخير أدائها ومحاسبته في حال التأخير غير المبرر ووجود بعض الأعمال

المتأخرة في صفوف الانتظار (Outstanding)، بالإضافة إلى إمكانية تحديد الأوقات التي يتطلبها أداء الأعمال المختلفة، فتستطيع الإدارة بيان الوقت اللازم لأداء هذه الأعمال إلى الجمهور الذي يطلب خدمة معينة مما يجعله يعرف وقت انتهاء العمل على المعاملة أو القضية التي يريدها، ويمكن أن يقوم الجمهور بترك عنوان بريد الكتروني للتواصل معهم والرد على استفساراتهم، وكل ذلك سينعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة وبناء ثقة بين المنظمة وجمهورها والأكثر من ذلك جعل هذه الثقة متبادلة.

خصائص عينة البحث

الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي

الجنس			العمر			المستوى التعليمي		
الفئة	التكرار	النسبة المئوية	الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	196	77.17	اقل من ٢٠	14	5.51	اقل من ثانوية	17	6.69
انثى	58	22.83	من ٢٠ - ٢٩	63	24.80	ثانوية عامة	53	20.87
			من ٣٠ - ٣٩	95	37.40	معهد متوسط	143	56.30
			من ٤٠ - ٤٩	46	18.11	جامعي	32	12.60
			اكثر من ٥٠	36	14.17	دراسات عليا	9	3.54
المجموع	254	100	المجموع	254	100	المجموع	254	100

نلاحظ من خلال الجدول (١) أن غالبية أفراد العينة فيما يتعلق بالجنس من الذكور، حيث بلغ عددهم (١٩٦) فرداً بنسبة ٧٧,٢(%)، وفيما يتعلق بفئات العمر فأكبر عدد من التكرارات في الفئة التي تقع أعمارها بين (٣٠-٣٩) عام وبنسبة (٣٧,٤%) من أفراد العينة، فيما يخص المستوى التعليمي فإن (٥٦,٣%) من أفراد العينة من حملة المعهد المتوسط والذين يعدون الهم بالنسبة لأداء العمل وهم ركيزة هامة للنهوض بالعمل وهم الأكثر احتكاكاً بطالبي الخدمة، والباقي موزع على الدرجات العلمية المختلفة.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الاقتصادية في مكافحة الفساد الإداري.

الجدول رقم (٢) تحليل التباين لإجابات أفراد العينة حول توفر الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الاقتصادية في مكافحة الفساد الإداري

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	٦,٧٨٠	١٠	٠,٦٧٨	٣,٨١٤	٠,٠٠
داخل المجموعات	٢,٤٣	٢٤٣	٠,١٧٨		
التباين الكلي	٤٩,٩٧٩	٢٥٣			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة (٣,٨١٤) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١,٨٣) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجات حرية (١٠) و(٢٤٣)، مما يستوجب رفض فرضية العدم التي تقول بعدم وجود أثر لتوفر الأتمتة وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الأتمتة في التقليل من أثر العوامل الاقتصادية في مكافحة الفساد الإداري، ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (F) البالغ (٠,٠٠٠) حيث أنه أقل من (٠,٠٥) المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الإدارية في مكافحة الفساد الإداري.

الجدول رقم (٣) تحليل التباين لإجابات أفراد العينة حول توفر الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الإدارية في مكافحة الفساد الإداري

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١٤,٠٣٧	٧	٢,٠٠٥	١٣,٧٢٤	٠,٠٠٠
داخل المجموعات	٣٥,٩٤٣	٢٤٦	٠,١٤٦		
التباين الكلي	٤٩,٩٧٩	٢٥٣			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة (٣٧٢٤) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (٢,٠١) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجات حرية (٧) و(٢٤٦)، مما يستوجب رفض فرضية العدم التي تقول بعدم وجود أثر لتوفر الأتمتة وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الأتمتة في التقليل من أثر العوامل الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (F) البالغ (٠,٠٠) حيث أنه أقل من (٠,٠٥) المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين استخدام الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الاجتماعية في مكافحة الفساد الإداري.

الجدول رقم (٤) تحليل التباين لإجابات أفراد العينة حول توفر الأتمتة والتقليل من أثر العوامل الاجتماعية في مكافحة الفساد الإداري

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
بين المجموعات	١١,٦٤٠	٨	١,٤٥٥	٩,٢٩٨	٠,٠٠
داخل المجموعات	٣٨,٣٤٠	٢٤٥	٠,١٥٦		
التباين الكلي	٤٩,٩٧٩	٢٥٣			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) أعلاه أن قيمة (F) المحسوبة (٩,٢٩٨) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١,٩٤) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجات حرية (٨) و(٢٤٥)، مما يستوجب رفض فرضية العدم التي تقول بعدم وجود أثر لتوفر الأتمتة وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام الأتمتة في التقليل من أثر العوامل الإدارية في مكافحة الفساد الإداري، ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (F) البالغ (٠,٠٠) حيث أنه أقل من (٠,٠٥) المستوى المعتمد لهذه الدراسة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: بعد مراجعة التحليل يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

١. هناك أثر بين توفر الأتمتة ودورها في التقليل من العوامل الاقتصادية في مكافحة الفساد الإداري.

٢. هناك أثر بين توفر الأتمتة ودورها في التقليل من العوامل الإدارية في مكافحة الفساد الإداري.

٣. هناك أثر بين توفر الأتمتة ودورها في التقليل من العوامل الاجتماعية في مكافحة الفساد الإداري.

٤. هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة البحث حول الأتمتة ودورها في مكافحة الفساد الإداري وتعزى إلى العوامل الديموغرافية.

تتطلب الاستفادة مما ذكرناه من فوائد لاستخدام الأتمتة وجود الإرادة الصادقة والتصميم الأكيدين من قبل المنظمات بشكل عام والإدارات الحكومية بشكل خاص، وذلك من أجل خلق التزام حقيقي باستخدام الأتمتة وما تتضمنه من تقانات تقوم بها قيادة إدارية واعية بضرورة الأتمتة ومتطلبات استخدامها. فتوفر القائد الإداري الفعال يمكن أن يخلق البيئة التنظيمية والقانونية والتشريعية اللازمة، كما أن ذلك يتطلب توافر درجة معينة من الوعي بل ونضوج الوعي من قبل الجماهير فالإنسان عموماً عدو لما يجهل، كما أن هذا القائد سيكون قادراً على توفير البنية التحتية اللازمة لاستخدام الأتمتة، والتي يصعب استخدامها بدونها. ونشير هنا إلى أن استخدام الأتمتة في المجالات كافة ومن أجل مكافحة الفساد خاصة يجب أن لا يكون مجرد شعار يرفع، بل أنها عملية معقدة و نظاماً متكاملاً من المكونات البشرية والمعلوماتية و التشريعية و البيئية وغيرها، تحتاج إلي مجموعة من المتطلبات المتكاملة لكي يتم تطبيقها في الواقع العملي، ونشير فيما يأتي إلى النتائج والتوصيات التي يمكن استخلاصها من خلال البحث.

ثانياً: النتائج المستخلصة من البحث:

إن استخدام الأتمتة يمنع أو على الأقل يخفف احتكاك الجمهور بالموظفين مقدمي الخدمات، مما لا يتيح الفرصة للاتفاق بين الموظف والمراجع لعقد صفقة فساد، وبالتالي تجفيف أحد أهم منابع الفساد.

أ. يؤدي استخدام الأتمتة إلى مزيد من الشفافية كما أنه يحقق مبدأ تكافؤ الفرص، لأنه يؤدي إلى إنجاز كافة المعاملات دون التمييز بين أي منها لأن البرنامج المستخدم لا يعي ما هو التمييز ولا على أي أساس يتم.

ب. إن استخدام الأتمتة سوف يتيح فرصة كبيرة أمام المنظمة من أجل التعرف على ما تقدمه من خدمات –من وجهة نظر جمهورها– مما سيمكنها من بناء نموذج لتقييم أدائها وتحديد مواطن ونقاط القوة والضعف فيها مما سيمكنها من تعزيز نقاط القوة وتوظيفها بالشكل الأمثل مما يعزز الاستفادة منها، وتجاوز نقاط الضعف وتلافيها والتخلص منها في المستقبل.

ج. في ظل استخدام الأتمتة لن يتم الاعتماد على الأساليب التقليدية في المحاسبة والمراجعة والتدقيق، وإنما يتم العمل من خلال استخدام نظم الكترونية للمراجعة وبرامج محاسبية متطورة، وتقدم المزيد من المزايا أولها منع التلاعب بالحسابات.

د. إن استخدام الأتمتة سيؤدي إلى تخفيف المشكلات الإدارية والتنظيمية وكذلك الاجتماعية نتيجة الحد من الرشوة تحت تسميات مختلفة مثل الهدايا، والتي تدفع من أجل الحصول على مناصب رفيعة أو تقييمات غير متكافئة مع المستوى الحقيقي للعامل أو الموظف في داخل المنظمة، أو تفضيل أحد أفراد الجمهور على غيره دون وجه حق، ولاعتبارات لا تتعلق بالعمل المطلوب أداؤه.

هـ. عند استخدام الأتمتة لن تتاح الفرصة للتلاعب بنتائج التقييمات التي سوف يتم الحصول عليها، مما سيؤدي إلى الاعتماد على أسس الجدارة والأهلية والكفاءة والمهارة التي يتطلبها أداء العمل الذي سيشغله المرشح ويتم

ذلك بعيداً عن أي عوامل غير منطقية أو غير حقيقية، فيتم رفد المنظمة نفسها بدماء جديدة وكوادر شابة من خلال تحسين عملية الاستقطاب والاختيار والتعيين للموظفين وعلى أسس منطقية وعلمية، مما سينعكس بالمحصلة على جودة الخدمات التي تقدمها المنظمة.

ثالثاً: التوصيات: بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يأتي:

أ. يوصي الباحث بضرورة استخدام الأتمتة وذلك من أجل منع الاحتكاك فيما بين الجمهور والموظفين مقدمي الخدمات، وعدم إتاحة الفرصة لهم لعقد صفقة فساد.

ب. لا بد من استخدام الأتمتة ليتسنى للمنظمة تحقيق أكبر قدر من الشفافية، وإعطاء كل ذي حق حقه، وهو ما يعد ضرورياً جداً من أجل بقاء المنظمة واستمرارها بتقديم خدماتها إلى كل الجماهير ذات الصلة.

ج. على المنظمة أن تتبنى استخدام الأتمتة لكي تتمكن من معرفة آراء الجمهور بما تقدمه من خدمات، وفق أسلوب شفاف ومتطور وبعيداً عن الشخصنة والمحسوبية فالمواطن أو الجمهور لا ينتقد شخص لأي سبب سوى كون أدى الخدمة له أم لم يؤدها، لأنه لا يعرف أصلاً من الذي قام بدراسة المعاملة الخاصة أو الملف التابع له.

د. يجب على المنظمة أن تقوم باستخدام الأتمتة لأنها سوف تعتمد أساليب حديثة ونظم مراجعة وتدقيق الكترونية وبرامج محاسبية تحقق ما يعجز عنه المحاسبون البشريون والنظم التقليدية، إذ أنه لن يتم الاعتماد على الأساليب التقليدية في المحاسبة والمراجعة والتدقيق، فيجب الاستفادة من هذه المزايا التي يمكن تحقيقها، منعاً للفساد.

هـ. يفضل استخدام الأتمتة لما تحققه من تقليل في المشكلات الإدارية والتنظيمية والاجتماعية، نتيجة اعتماد أسلوب تقييم الأداء المحوسب، بعيداً عن المحسوبية.

و. يجب على المنظمة أن تستخدم من أجل الحصول على أفضل الكوادر وخيرة المتقدمين لشغل الوظيفة.

ويبقى كل هذا الكلام حبراً على ما لم يجد آذاناً صاغية ورغبة حقيقية في تنفيذ الإصلاحات الإدارية المنشودة، والتي يعد أحد أهم متطلباتها مكافحة الفساد المستشري في العديد من المفاصل الهامة.

المراجع:

١. **العبيد** عبد الرحمن؛ **الحميدي** نجم؛ **جبلاق** علي، ٢٠٠٩، **الأتمتة الإدارية**، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا. ص ٨.

٢. **ميا** علي، **زاهر** بسام، **عيسى** أسامة، الأتمتة الإدارية وأثرها على تحسين معدلات الأداء في مؤسسات القطاع العام، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣٠) العدد (٢) ٢٠٠٨. ص ١٧٣.

٣. **العبيد** عبد الرحمن؛ **الحميدي** نجم؛ **جبلاق** علي، ٢٠٠٩، **الأتمتة الإدارية**، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا. ص ٨.

٤. **نورالله** كمال،١٩٩٢، **البيروقراطية والتغيير**، دار طلاس، دمشق، سوريا،ص٤١.

٥. **الحمش** منير،٢٠٠٣، **الإصلاح الاقتصادي**، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا. ص ٢٧٢.

٦. **العلي** إبراهيم،

٧. **شتا** السيد علي،١٩٩٩، **الفساد الإداري ومجتمع المستقبل**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ص

٨. أخبرني أحد خبراء النفط أن بعض العمال يقوم بإفراغ مواد كيميائية في الأرض، من أجل الاستفادة من العبوة الفارغة علماً أن تكلفة تلك المواد لا يمكن أن تقاس بحال من الأحوال بقيمة العبوة الفارغة.

٩. **الناشد** محمد،١٩٩٠، **المدخل إلى إدارة الأعمال**، منشورات جامعة حلب.

١٠. **الكردي** منال محمد؛ **العبد** جلال إبراهيم، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية- النظرية- الأدوات- التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، ص١٩٤، لم يذكر تاريخ النشر.

١١. **العبيد** عبد الرحمن؛ **الحميدي** نجم؛ **جبلاق** علي، ٢٠٠٩، **الأتمتة الإدارية**، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا. ص ٩.

١٢. **نورالله** كمال،١٩٩٢، **البيروقراطية والتغيير**، دار طلاس، دمشق، سوريا،ص٨٩.

13. Laudon & Laudon,2010, Management Information System, Printice Hill, New Jerssy, USA. Page (211).

The Role of Automation in Fighting of Administrative Corruption

Dr. Mohammad Al Abboud

Teacher in Statistics and Information Systems

Faculty of Economics in Aleppo University

Abstract

The corruption is one of the serious threats which can be faced by the organizations and individuals, and it is opposite to the transparency standards and effective governance rules, as well as it forbids the development too much, so it is a huge obstacle for the economic and social development plans, in addition to that it stops the flow of external and internal investments, So the corruption fighting can not be achieved by partial solutions, it should be comprehensive and work on all principles of administration from its structure to the working human member to the prevailing maxims of work within it. So They exchange knowledge and experience to face corruption that has become a necessity to achieve consistent growth and devoting reforms in administrative systems and required legislations.

The term automation refers to canceling human being interference completely or partially to perform woks assigned to him. And it is accumulating result of the consecutive development happened for different purposes, as reducing of required time or effort to achieve some work or make the employees avoid the risks, and automation can be used for fighting corruption by prevent or decrease the direct relation between the employee and the crowed.

This search aiming to show the role of automation as one of the possible means to fight the corruption, in addition to the other tools as political, administrative, legislative, and behavioral, taking in account that it is not alternative of it but it come to complete it.

Key Words: Corruption, Automation.